وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

# تقييم الاداء المصرفي باستخدام بعض معايير CAMLS

# مصرف بغداد دراسة حالة

بحث تقدمت به الطالبة

الاء مهدي خليل شديد

بإشراف

الاستاذ الدكتور محمد محمود الطائي

1445 هـ 2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا * وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا * وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا * إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا * قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا))

صدق الله العلي العظيم

الإسراء الآية (84 - 88)

**المستخلـــــــــص :**

تقوم السيولة من خلال ادارة الموجودات او ادارة تقوم المطلوبات اذ ، المصارف بمواجهة جزء من احتياجات السيولة من خلال خزن بعض الموجودات السائلة وتلبية الجزء الآخر من الاحتياجات للسيولة عن طرق تبني اساليب أخرى كتنظيم خطوط الائتمان مع مصارف مراسلة أو مع جهات تختص المصارف باعتماد استراتيجية متوازنة للسيولة ، بالمفاضلة حسب الوضع ما بين تحصيل بتزويده بالأموال. وتوصلت الدراسة الى ان مصرف بغداد يتميز بارتفاع نسبة السيولة مما يؤشر عدم محاولة المصرف المخاطرة في امواله باستثمارات حقيقية وبالتالي عدم المساهمة الفعالة في التنية الاقتصادية والاجتماعية . تعد المصارف من اكثر المصارف الماليه بسب طبيعه عملها من اموال المصرف اتجاه الاخرين ةعلى المصرف ان يعمل بعمل لسدادها.

**المقدمـــــــــــــة :**

يعد القطاع المصرفي واحد من اهم القطاعات الاقتصادية كونه حلقة الوصل بين المدخرين وتحويلها الى المستثمرين الذين ليس لديهم فرص استثمارية والمقترضين اصحاب المدخرات الى اصحاب العجز والذين لديهم فرص استثمارية ويؤخذ القطاع المصرفي دوره من خلال حشد الى استثمارات طويلة الاجل وبالتالي يسهم بشكل او باخر في دعم وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية لضمان وسلامة وديمومة النمو .

كل ذلك يتطلب وجود تقييم شامل لجوانب القوة التي تميزت بها المصارف وجوانب الضعف والعمل على تعزيز وزيادة جانب القوة ومعالجة جوانب القصور وتخفيضها ، وان نظام التقييم الشامل يعد من اهم الانظمة العالمية المستعملة في العديد من الدول لتقييم القطاع المصرفي يصب في مصلحة واستقرار القطاع المصرفي وفق معايير واوزان مختلفة ، وقسم البحث الى ثلاثة مباحث ، اختص الاول بالمنهجية العلمية والدراسات السابقة ، وتضمن المبحث الثاني اطارا مفاهيميا للأداء المصرفي وانتهى المبحث الثالث بالاستنتاجات والتوصيات .

## المبحث الاول : منهجية البحث

**مشكلة البحث :**

1 ما مدى التزام المصرف بمعايير الرقابة المصرفية وفقا للجنة بازل وتعليمات البنك المركزي

3 ما مدى حيازته لموجودات ذات جودة عالية

4 ماامتلاكه للسيولة الكافية لمواجهة السحوبات المفاجئة وتمويل النشاط الائتماني .

**فرضية البحث** :

ان الالتزام بمعايير الرقابة المصرفية كما حددها البنك المركزي العراقي ومقررات لجنة بازل ( سويسرا ) ، تقود بالنتيجة الى مواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية ، وبالتالي ضمان اداء المصرف لمهامه وواجباته .

**اهمية البحث :**

1- تقديم اطار نظري عن مصرف بغداد .

2- تشخيص السلامة المالية للمصرف وفقا لبعض المعايير الرقابية قدر توفر البيانات اللازمة .

3- التعرف على نشاط مصرف بغداد الائتماني .

4- معالجة بعض الاخفاقات التي قد يواجهها المصرف مسقبلا .

1. التعرف على المجالات المصرفية لاستثمارات المصرف لرأسماله وموجوداته .

2. تقييم المصرف وفقا لمؤشرات الاستقرار المالي

3معرفة نقاط القوة والضعف في المصرف .

حدود الدراسة :

شمل البحث المدة 2008-2020 ، وهي المدة التي بدا البنك المركزي بتقديم تقارير الاستقرار المالي تماشيا مع تطبيق معايير بازل .، واختص مكانيا في مصرف بغداد . ا

**الدراسات السابقة :**

**اولا : دراسة احمد نوري ، 2008**

عنوان الرسالة (( تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي وفقا لنموذج ( CAMLS) كاداة للرقابة على القطاع المصرفي في فلسطين ))

اهم الاستنتاجات :

1- حصول المصرف على المستوى الاول في التصنيف ، وهذا مؤشر على كفاءة اداء المصرف .

2- قدرة الادارة العالية في الرقابة على المصرف.

3- انخفاض حجم الموجودات المتعثرة .

**ثانيا : دراسة محمود حسين ، 2014**

عنوان الرسالة (( امكانية استعمال نموذج التقييم في جودة الربحية للمصارف الاسلامية ))

اهم الاستنتاجات :

1- اختلاف خصائص المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية

2- بعض المعايير غير قابلة للتطبيق على المصارف الاسلامية .

## المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للأداء المصرفي

### اولا :مفهوم تقييم الاداء المصرفي

يمثل تقييم الاداء المصرفي ركنا اساسيا في تقييم الانشطة الائتمانية والمالية للنظام المصرفي المتخصص والتجاري وحتى البنوك المركزية وبيان مدى السلامة المصرفية وقدرة الجهاز المصرفي على مواجهة التحديات المالية المختلفة التي قد تواجه النشاط الائتماني والتمويلي .

يصف تقييم الاداء المصرفي استخدام مؤشرات معينة كالربحية والسيولة وكفاية راس المال --- - الخ لمعرفة اداء اعمال المصرف ومدى تحقيقه لاهدافه المختلفة [1] ، كما يمثل درجة التعرف على الوضع المالي للمصرف او لجانب معين منه في وقت محدد ، كمساهمة المصرف في تمويل النشاط الائتماني او التمويلي او قدرته في تحقيق جزء او كل اهدافه [2] ، ومما تقدم يمكن وصف تقييم الاداء المصرفي بانه نشاطا واسعا تقوم به المصارف المختلفة للتكيف مع البيئة المحيطة واستغلال مواردها بكفاءة وفعالية لتحقيق الاهداف المختلفة لاسيما تحقيق المعادلة الصعبة التي تسعى لهه المصارف بشتى انواعها المتمثلة بالربحية والسيولة والامان .

### ثانيا : اهمية تقييم الاداء المصرفي

تكمن اهمية تقييم الاداء المصرفي في ما ياتي [3]:

1- تنبع اهمية الاداء المصرفي من اهمية المصارف التجارية ودورها التمويلي والائتماني في الاقتصاد الوطني .

2- نظرا لضخامة حجم الاموال المتداولة في المصارف التجارية ، لابد من وضع مؤشرات محددة لمعرفة اتجاهات حركات الاموال .

3- يساعد في تحديد القدرة التنافسية للمصرف وموقعه من النظام المصرفي ككل .

4- بيان مدى تحيق المصرف لاهدافه وتشخيص مكامن الخلل لتجاوزها لتحقيق الاهداف المطلوبة .

5- يمنح قدرة اكبر في التحكم في ادارة الموارد المالية واستخدامات تلك الموارد .

---

[1] عبدالله سليمان العزاز ، استخدام تحليل البيانات في ادارة الاداء ، مجلة بحوث المحاسبة ، المجلد ، 4 ، العدد1 ، ص26 .

[2]- محمد محمود الخطيب ، الاداء المالي على عوائد اسهم الشركات المساهمة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2010، ص46 .

[3] Ritter Lawrened and others , Principle 0f Money – Banking and Financial Market , Basis Books, Washington ,1999 ,p 127 .

## ثالثا : مؤشرات الاداء المصرفي :

تكتسب المصارف اهمية خاصة بسبب دورها في تقديم مجموعة من الخدمات ودورها في جذب رؤوس الاموال ومدى انعكاس هذه الادوار في تحفيز المصارف في التنمية الاقتصادية هذا من ناحية والتزام المصرف بحماية أموال المودعين وتحقيق الأهداف ذات الصلة بجميع أصحاب المصلحة من ناحية أخرى، بما في ذلك الملاك والمقرضون والموظفون والمنظمون، ومن أكثر المؤشرات شيوعا واستخداما في قياس الأداء المصرفي المؤشرات التالية:

### اولا :مؤشرات الربحية :

تعكس هذه المقاييس الأداء الكلي للمصارف التجارية، إن هذه المقاييس تساعد على تحديد مدى قدرة المصارف التجارية على توليد الأرباح والتي تمثل بدورها المقياس لمدى فعالية السياسات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية لإدارة المصارف التجارية [4] . لذا فأن هذه المؤشرات تكون مهمة لكل من يهتم بمعرفة قوة إيرادات المصرف، ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات واهمها ما يأتي :

### 1. معدل العائد على اجمالي الموجودات :

ويسمى أيضا معدل العائد على الاستثمار وذلك لأن الموجودات الكلية هي الأموال المستثمرة في العمليات التشغيلية وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية ويقيس هذا المعدل كفاءة إدارة المصرف وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات المصرف ، ويستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة ادارة المصرف في استخدام موجوداته واسلوب توظيف الأموال لدية [5] ، وان انخفاضه يسبب ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام سياسات استثمار وائتمان دفاعية تقلل من توليد الارباح ويحسب من خلال المعادلة التالية

**معدل العائد على الموجودات (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات**

---

[4] Bolten, Steven E. & Robert, Connl L, "Essentials of Management Financial Principles & Practice", Boston Dallas Genera, London, 1981, P.82-84.

[5] Rose, Peter-Commercial Bank Management - McGraw-Hill-1999, 158.

### 2. معدل العائد على حق الملكية :

يبين هذا المعدل العوائد المتحققة على استثمارات المساهمين في المصرف. ويعد أهم المقاييس لأنه يتأثر بكيفية تحقيق المصرف لمعظم العوائد الأخرى أي انه يقيس كفاءة المصرف في استخدام الأموال[6]. ومن جهة يشير ارتفاع هذا المعدل الى سلامة لأداء وتشجيع أصحاب المصالح المختلفين على التعامل مع أموال المالكين، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (*)، بينما يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ من القروض .

ويحسب من خلال المعادلة التالية:

**معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية**

### 3 . هامش صافي الفائدة :

تعد هذه النسبة مئوية، وهي الفرق ما بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة مقسومة على الموجودات المدرة للعائد والتي تمثل الموجودات الايرادية) إذ تؤدي زيادة هذه النسبة الى قدرة الموجودات على توليد هامش فائدة المصرف أي قدرة المصرف على توظيف أمواله في استثمارات وفروض ذات عائد مرتفع وتحتسب وفق الصيغة الآتية

**نسبة هامش صافي الفائدة = الفوائد المدفوعة ـ الفوائد المستلمة / الموجودات المدرة للعائد**

## رابعا : مؤشرات السيولة

تعد مؤشرات السيولة من أهم الوسائل التي يعتمدها المصرف في إدارة السيولة من أجل وقايته من الإفلاس وزيادة القة المودعين بالمصرف من خلال العمل على توفير السيولة لدى المصرف لكي يتمكن من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة وان افتراض توفير السيولة قد يحمل مخاطر معينة اضافة الى كلف الاحتفاظ بالسيولة على شكل موجودات قابلة للتحويل الى نقد أذا انها الاندر أي عائد مما يدفع المصارف الى البحث عن اساليب واستراتيجيات اخرى المواجهة هذه المشاكل او الكلف والحد من تأثيرها[7]، اذ تقوم المصارف باعتماد استراتيجية متوازنة للسيولة بالمفاضلة حسب الوضع ما بين تحصيل السيولة من خلال ادارة الموجودات او ادارة المطلوبات، اذ

---

[6] Hemple, Georga. H. 8 simonson, Donald, G "Bank manegement" 5th ed, New yourk, John wiley And son's. Inc 1999, p 63

تقوم المصارف بمواجهة جزء من احتياجات السيولة من خلال خزن بعض الموجودات السائلة وتلبية الجزء الآخر من الاحتياجات للسيولة عن طرق تبني اساليب أخرى كتنظيم خطوط الائتمان مع مصارف مراسلة أو مع جهات تختص بتزويده بالأموال وغيرها وتستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف وهي :

## : ا. نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى كمية النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق اضافة الى الارصدة الأخرى مثل العملات الاجنبية. المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف للوفاء بالتزاماته المصرفية ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية اذ تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية

وتحسب هذه النسبة حسب المعادلة التالية [8]

:

**نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + ارصدة سائلة أخرى / الودائع وما في حكمها× 100**

ومن وجهة نظر أخرى فأن الرصيد النقدي: يشير إلى قدرة المصرف في الإيفاء بالتزاماته المالية من النقدية التي يحتفظ بها ويقاس هذا المعدل وفق المعالة التالية :

**الرصيد النقدي = النقدية / اجمالي الودائع**

## :2. نسبة التوظيف

تصف هذه النسبة مدى ملاءمة استخدام المصرف للأموال المتاحة إلى الودائع لتلبية احتياجاته الائتمانية من القروض والسلف، وبالتالي تبين قدرة المصرف على سداد القرض ا و انخفاض قدرة المصرف على تلبية احتياجات المودعين وتحسب وفق المعادلة

**نسبة التوظيف = القروض و السلف / اجمالي الودائع × 100**

---

[8] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية دار الوسام للنشر والتوزيع. ما بيروت، ١٩٩٨، ص 5 .

### 3. نسبة السيولة القانونية :

تمثل قدرة الاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في ظل ظروف مختلفة، إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية ارتفعت نسبة سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين (30 -35% ) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية المختلفة [9] .

**نسبة السيولة القانونية= { ذهب ونقدية لدى المصرف + الارصدة لدى البنك المركزي + اوراق تجارية +اذونات خزانة / اجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات المصارف + صكوك وخطابات وحوالات } × 100**

## ثالثا : محددات تقييم الاداء المصرفي

هناك عدة محددات او قيود تواجه عملية تقييم الاداء المصرفي ، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف او البيئة الخارجية للمصرف التي تعكس طبيعة الظروف والمتغيرات التي تؤثر على نشاط المصرف ككل ، واهم تلك المحددات ما ياتي :

### اولا : المخاطر التقليدية

تعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية خطورة بسبب طبيعة عملها، إذ ان 90% من أموال المصرف هي التزام ا اتجاه الآخرين، وعلى المصرف ان يعمل بجد لسدادها في جميع الأوقات، سواء أكانوا مودعين أو مقترضين، لذلك يتعين على إدارة المصرف دارسة وتحليل وتقييم المخاطر المحيطة بالعمليات المصرفية التجارية من اجل تجنب أو تقليل المخاطر قدر الإمكان ولضمان تحقيق الأهداف المنشودة من المصارف والتأكد من تنفيذ العمليات المصرفية واهمها :

### 1.مخاطر الائتمان

ترتبط مخاطر الائتمان دائما بالسلف أو القروض أو كشوف الحسابات أو أي تسهيلات ائتمانية مقدمة للعملاء ويتم التعبير عنها على أنها احتمال انخفاض في قيمة اصول المصرف وبالتالي

---

[9] رضا صاحب ابو حمد د. فائق مشغل قدوري ، إدارة المصارف مؤسسة دار الصادق للثقافة ، العراق، بابل، 2005، ص 239.

خسارة، وذلك لان المصارف تمتلك رأس قليل نسبة الى الموجودات الكلية [10]، فلادارة السلبية لها سيرفع من حجم المخاطرة وبالتالي الفشل المصرفي . وان التوسع الائتماني في منح القروض والسلف دون دراسة ملاءة العملاء سيقود بالنتيجة الى الفشل المصرفي وخسارة راس المال وضياع فرصة للنمو .

## 2. مخاطر الفائدة

ان التقلبات التي تحدث في السوق النقدية تلقي بظلالها على حركة الفائدة والصرف ، وبالتالي على الحركات المالية في السوق المالية نظرا لارتباط حركة الاسهم والسندات في السوق المالية بحركات الفائدة والصرف في السوق النقدية ، نظرا لوجود العلاقة العكسية بين القيمة السوقية للسند في السوق المالية ومعدلات الفائدة في السوق النقدية [11].

- **مخاطر السيولة**

وتنشا هذه المخاطر عند عدم قدرة المصرف بالايفاء بالتزاماته المالية في مجال منح الائتمان او سداد القروض او زيادة الاصول والموجودات او القدرة على تسييل بعض لصوله وموجوداته ، مما يؤدي الى التاثير على ربحية المصرف ونشاطه الائتماني والتمويلي [12]

---

[10] منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية -- مدخل اتخاذ القرارات ، ط3 ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 411 .

[11] بشيررعلي ، الترويج والاعلان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص 121 .

[12] بختايار صابر بايز ، مسؤولية المصرف في الاعتماد المستندي والمحاذير التي تواجهه ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ط1 ، 2010 ،ص 287.
ه

## المبحث الثاني : تقدير وتحليل بعض مؤشرات تقييم الاداء لمصرف بغداد

## (الجانب العملي )

تسعى الدراسات النظرية في العلوم الانسانية والعلمية والتطبيقية الى قياس وتقدير وتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المختلفة ، لذلك جرى البحث في هذا المبحث الى استخدام بعض المؤشرات لتقييم الاداء لمصرف بغداد لبيان مدى تحقيقه لاهدافه المختلفة ومحاولة معلجة الاخفاقات التي قد تنتاب عمله .

### اولا: نبذة تاريخية عن مصرف بغداد

اسس مصرف بغداد عام براس مال قدره 100 مليون دينارعراقي وفقا لقانون البنك المركزي العراقي رقم 112 لسنة 1991 ، وقد باشر نشاطاته عام 1991 ، واجرى تعديلات متعددة على عقد تاسيسه انسجاما مع متطلبات النشاط الائتماني والتمويلي وبهدف ممارسة الصيرفة الشاملة ، استمر المصرف بالتوسع وزيادة راس المال منذ عام 1997 وبلغ راسماله بحدود 160 مليون دينار واستمر بزيادة راسماله حتى بلغ 2.640 مليار دينار عام 2003 واستمرت تلك الزيادات حتى بلغ راسماله 250 مليار دينا عام 2013[13] .

### ثانيا : اهداف المصرف

- يمكن ايجاز اهم اهدافه بما ياتي[14] :
- المحافظة على مستوى جيد من النسب المالية وبما يتوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات البنك المركزي .
- زيادة مساحة التوزيع والدفع النقدي من خلال زيادة عدد فروعه في العراق .
- تطوير الخدمات الالكترونية لزبائن المصرف .
- زيادة حجم المشاريع الاستثمارية وتمويل المشروعات المختلفة .
- الالتزام بمعايير الرقابة الدولية والمحلية .
- **ثانيا : تحليل حركة رأس المال للمدة (2008-2020)** :

[13] مصرف بغداد ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2014 ، ص28 .
[14] مصرف بغداد ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2019 ، ص34 .

يمثل رأس المال لأي مصرف العمود الفقري الموجة الى الاستثمارات وبالتالي يوجه حركة نشاط المصرف الى الائتمان والاستثمار وكلما زاد حجم رأس المال زادت استثمارات المصرف ولهذا يعني تأثيره في النشاط الاقتصادي او في النظام النقدي ككل ، حيث حدد البنك المركزي العراقي النسبة المعيارية لرأس المال للمصرف 30% .

وبمتابعة جدول (1) نجد ان حركة رأس المال بدأت اتجاها تصاعديا من عام (2008) الى عام (2020) ، ويمكن تفسير الاتجاه التصاعدي في حركة رأس المال الى زيادة النشاط الائتماني والاستثماري للمصرف استجابة مع حركة تحرير رأس المال في النظام المصرفي ككل واستجابة لزيادة النشاط الاقتصادي في العراق عموما

بلغ حجم رأس المال (70) مليار دينار لعام (2008) موزعة بواقع (19) مليار دينار كأرباح غير موزعة واحتياطيات بمبلغ (23) مليار دينار ، والمتبقي كنقدية في الصندوق فضلا عن ذلك فأن الاتجاه التصاعدي في حركة رأس المال يمكن تفسيره الى زيادة حركة النشاط الاقتصادي في العراق ككل ، بعد التحرر من العقوبات الاقتصادية بعد عام (2003) وزيادة حركة النمو والتنمية كما عملت السياسة النقدية على زيادة حركة رأس المال والتحولات المالية من والى العراق مما قاد في النتيجة الى ارتفاع حجم موازنات الجهاز المصرفى العراقي وانعكس ذلك على مصرف بغداد ، وفي عام (2009) بلغ مجموع الاحتياطي (24) مليار دينار وبنسبة مساهمة (28.23% مقابل مجموع الارباح غير موزعة (15) مليار دينار ونسبة مساهمة (17.64%) أي ان مجموع الاحتياطي كان اعلى من مجموع الأرباح غير موزعة من اجمالي رأس المال ويرجع السبب في ذلك الى الازمة العالمية ازمة الرهن العقاري التي تعرضت لها اغلب اقتصاديات العالم. جدول 1

تطور راس المال للمدة 2008- مليار دينار

2020

| السنة | الاحتياطات | نسبة المساهمة % | الارباح غير الموزعة | نسبة المساهمة % | راس المال | معدل التغير السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 23 | 32.85 | 19 | 27.4 | 70 | ---- |
| 2009 | 24 | 28.32 | 15 | 17.64 | 85 | 2.04 |
| 2010 | 18 | 21.17 | 12 | 14.11 | 85 | 0 |
| 2011 | 26 | 23.02 | 19 | 16.82 | 112.9 | 32.82 |
| 2012 | 32 | 18.28 | 23 | 13.14 | 175 | 55 |
| 2013 | 41 | 16.4 | 30 | 12 | 250 | 42.85 |
| 2014 | 42 | 16.8. | 19 | 7.6 | 250 | 0 |
| 2015 | 18 | 7.2 | 5 | 2 | 250 | 0 |
| 2016 | 12 | 4.8 | 23 | 9.2 | 250 | 0 |
| 2017 | 12 | 4.8 | 14 | 5.6 | 250 | 0 |
| 2018 | 12 | 4.8 | 7 | 2.8 | 250 | 0 |
| 2019 | 12 | 4.8 | 14 | 5.6 | 250 | 0 |
| 2020 | 12 | 4.8 | 17 | 6.8 | 250 | 0 |

المصدر:مصرف بغداد ، النشرة السنوية ، بغداد ، 2008-2020

الاهمية النسبية : من عمل الباحثة باعتماد المعادلة الاتية

= الجزء / الكل × 100

ومن خلال ما تقدم نجد أن نسبة التوظيف قد تذبذبت في مدة البحث اذا تراوحت ما بين (06%) كحد ادنى خلال (2008) و (176) كحد أعلى في الاعوام (2010) و (2016) و (2018) وذلك نتيجة السياسة التي يتبعها المصرف ار تحقيق اصلاحات اقتصادية من خلال ايقاف منح التسهيلات الائتمانية في وقت معين واطلاقها في وقت آخر ، إلى من التعثر في تحصيل الكثير من القروض نتيجه ضعف الضمانات المطلوبة والذي يؤدي بدورة إلى انخفاض مبلغ المع في أعوام عدة وخاصة في عام (2004) و (2008) و (2009) على التوالي وبلغ معدل النمو السنوي المركب كنسبة ية مقدارها (6.38) خلال مدة البحث.

النسبة السيولة القانونية :

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في الخزينة أوالمركزي مضافا اليها الانواع المختلفة من الاستثمارات الأكثر سيولة إلى اجمالي الودائع وما في حكمها من الالتزامات الاخرى المترتبة على المصرف بحكم طبيعة عملة [15] حيث حددت النسبة المعيارية لهذا المؤشر (15%) من قبل البنك المركزي وبعد ارتفاع هذه النسبة ضمانة للمودعين وابتعاد المصرف عن احتمال ظاهرة العسر المالي لذلك تعد هذه النسبة. واكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقييم كفاءة ادارة السيولة، أما انخفاضها قد يعرض المصرف التجاري إلى التساؤل من البنك المركزي والى احتمال فقدان ثقة المودعين به وسحب ودائعهم ومن ثم تعرضه للعسر المالى[16] ، وتحتسب وفق الصيغة الآتية

[15] عبد السلام لفئة سعيد ، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العد ١١، ٢٠٠٦ ، ص ١٠

[16] وليد عدي عبد النبي ، السيولة المصرفية وسبل الاستفادة منها في تطوير واستقرار القطاع المصرفي وحماية ودائع الجمهور ، بحث ير في البنك المركزي العراقي ٢٠١٦٠ ، وعلى الموقع

Https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214194099019.pdf

نسبة السيولة القانونية = النقدية وشبية النقدية الموجودات اجمالي / حكمه في وما الودائع اجمالي

من جدول رقم (2) نلاحظ وجود تباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخر ، اذ بلغت النسبة في عام (2008) (60) نلاحظ ارتفاع نسبة المعيارية والتي يحددها البنك المركزي والتي تفرض على البنوك التجارية ين بلغت (256) خلال عام (2008) ، وفي (2009) انخفضت النسبة من (60) إلى (57) على التوالي وذلك تيجة الأزمة التي اجتاحت العالم مما ادى الى انخفاض اجمالي الموجودات ، ومن ثم عادت هذه النسبة إلى الارتفاع في عامي (2010) و (2011) من (66) الى (67) برغم من انخفاض اجمالي الموجودات الا ان انخفاض الودائع من أكبر من ذلك ، وفي عامي (2012) و (2013) استقرت النسبة عند (78%) وذلك نتيجة ارتفاع حجم اجمالي الموجودات مع اجمالي الودائع بشكل مقارب وهذا الأمر جعل النسبة ثابتة لا تتغير

**جدول (2)**

**نسبة السيولة القانونية**

نسبة مئوية

| السنة | نسبة السيولة القانونية | معدل التغير% | النسبة المعيارية % |
|---|---|---|---|
| 2008 | 60 | ----- | 25 |
| 2009 | 57 | 5- | 23.8 |
| 2010 | 66 | 15.78 | 22.6 |
| 2011 | 67 | 1.51 | 23 |
| 2012 | 78 | 16.4 | 28 |
| 2013 | 78 | 0 | 28 |
| 2014 | 73 | 6.4- | 25.7 |
| 2015 | 73 | 0 | 25.7 |
| 2016 | 60 | -17.8 | 25 |
| 2017 | 48 | 20- | 14 |
| 2018 | 77 | 60.4 | 27.3 |
| 2019 | 87 | 12.9 | 32 |
| 2020 | 72 | 17.2- | 25.3 |

المصدر : مصرف بغداد ، النشرة السنوية للمدة من (2008- 2020 )

معدلات التغير = {القيمة في السنة الحالية – القيمة في السنة السابقة / القيمة في السنة السابقة } × 100

من عمل الباحثة

وفي عام (2014) انخفضت النسبة الى (73%) وذلك بسب انخفاض مبلغ اجمالي الموجودات النقدية مقابل زيادة المبلغ المودعة بمعدل تغير (6.41) ، وفي عام (2015) لم تتغير النسبة واستقرت عند (73%) وذلك نتيجة انخفاض ل من اجمالي الموجودات والودائع ، وفي عام (2016) انخفضت انخفاضا كبيرا حيث بلغت (60%) ، وواصلت في الخاص خلال عام (2017) الى ان بلغت (48%) وذلك نتيجة انخفاض كل من اجمالي الموجودات واجمالي الودائع لم بدأت ترتفع تدريجا خلال عامي (2018) و (2019) إذ ارتفعت النسبة من (776) إلى (87%) إذ نلاحظ أن (2019) هي أعلى نسبة خلال مدة البحث ويعود السبب إلى ارتفاع في مبالغ اجمالي الموجودات وانخفاض في معالي الودائع ، ثم انخفضت هذه النسبة في عام (2020) الى (72%) وبمعدل تغير 17.24.

وبناء على ما تقدم نلاحظ أن نسبة السيولة القانونية قد تذبذبت في مدة البحث اذ تراوحت هذه ما بين (486) التي في عام (2017) و (87) كحد اعلى في عام (2019) ويعود السبب في بلوغ أدنى مستوى لها هو ارتفاع نصابات الجارية وكذلك ارتفاع ودائع التوفير نتيجة زيادة الوعي المصرفي وزيادة ثقة المتعاملين مع المصرف والتي ن في زيادة الودائع وانخفاض اجمالي الموجودات الى اقل مبلغ وصل الية خلال مدة البحث ، اما سبب ارتفاع هذه ة إلى أعلى مستوى هو انخفاض الودائع الاجنبية وما يعادلها بالعملة العراقية إلى أدنى قيمة وكذلك انخفاض سابك الدائنة الأخرى اذ بلغ (95.200) مليون دينار و (26.750) مليون دينار على التوالي مما ادى إلى انخفاض سلع وبالتالي اصبح الفرق بين اجمالي الموجودات والودائع هو أقل قيمة وبلغ معدل النمو السنوي المركب كنسبة مئوية 1) الدلالة على اتجاه هذه النسبة نحو الزيادة في السنوات الأخيرة.

اذ كانت الودائع اعلى من النقدية طيلة مدة البحث ، وهذا قاد بالنتيجة إلى ارتفاع معدل السيولة وانخفاض درجة الخطرة في المصرف ، بالمقابل ادى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات في مصرف بغداد .

## المبحث الثالث.

### الاستنتاجات :

1- تكتسب المصارف اهمية خاصة بسبب دورها في تقديم مجموعة من الخدمات ودورها في جذب رؤوس الاموال ومدى انعكاس هذه الادوار في تحفيز المصارف في التنمية الاقتصادية

2- يصف تقييم الاداء المصرفي استخدام مؤشرات معينة كالربحية والسيولة وكفاية راس المال - --- الخ لمعرفة اداء اعمال المصرف ومدى تحقيقه لاهدافه المختلفة

3- بلغ حجم رأس المال (70) مليار دينار لعام (2008) موزعة بواقع (19) مليار دينار كأرباح غير موزعة واحتياطيات بمبلغ (23) مليار دينار ، والمتبقي كنقدية في الصندوق فضلا عن ذلك فأن الاتجاه التصاعدي في حركة رأس المال يمكن تفسيره الى زيادة حركة النشاط الاقتصادي في العراق .

4- نلاحظ أن نسبة السيولة القانونية قد تذبذبت في مدة البحث اذ تراوحت هذه ما بين (486) التي في عام (2017) و (87) كحد اعلى في عام (2019) ويعود السبب في بلوغ أدنى مستوى لها هو ارتفاع نصابات الجارية وكذلك ارتفاع ودائع التوفير نتيجة زيادة الوعي المصرفي وزيادة ثقة المتعاملين مع المصرف

5- وجود تباين في هذه نسبة السيولة القانونية النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخر ، اذ بلغت النسبة في عام (2008) (60) نلاحظ ارتفاع نسبة المعيارية والتي يحددها البنك المركزي والتي تفرض على البنوك التجارية ين بلغت (256) خلال عام (2008) .

التوصيات :

1- الاهتمام بعملية الاداء والرقابة المصرفية يؤدي الى زيادة كفاءة الاداء المصرفي.

2- زيادة راس المال لمصرف بغداد يوسع استثماراته .

3- تخفيض السيولة سيزيد من الائتمان وبالتالي الاستثمار

4- على مصرف بغداد المزيد من الشفافية في بيناته .

5- من الضروري اتمتة العمليات المصرفية لمصرف بغداد .

**المصادر والمراجع :**

**اولا : الكتب العربية**


1- بشيررعلي ، الترويج والاعلان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .
2- بختايار صابر بايز ، مسؤولية المصرف في الاعتماد المستندي والمحاذير التي تواجهه ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ط1 ، 2010 .
3- رضا صاحب ابو حمد د. فائق مشغل قدوري ، إدارة المصارف مؤسسة دار الصادق للثقافة ، العراق، بابل، 2005.
4- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية دار الوسام للنشر والتوزيع. ما بيروت، ١٩٩٨.
5- عبداللة سليمان العزاز ، استخدام تحليل البيانات في ادارة الاداء ، مجلة بحوث المحاسبة ، المجلد ، 4 ، العدد1.
6- مصرف بغداد ، النشرة السنوية ، بغداد ، 2008-2020.
7- محمد محمود الخطيب ، الاداء المالي على عوائد اسهم الشركات المساهمة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2010.
8- منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية -- مدخل اتخاذ القرارات ، ط3 ، الاسكندرية ، 2000.
9- المصادر الاجنبية :
10- . Bolten, Steven E. & Robert, Connl L, "Essentials of Management Financial Principles & Practice", Boston Dallas Genera, London, 1981.
11- Rose, Peter-Commercial Bank Management - McGraw-Hill-1999..